يكون الناس نياما . ويعتقل حوالي ١٥٠٠ شخص يوميا بموجب قانون التنقل هذا . وبالاضافة لنظام المراقبة هناك العديد من القوانين التي تسمح بالاحتجاز الوقائي والحظر (وهو نوع من الاقامة الجبرية يسمح بموجبه للاشخاص الذين تفرض عليهم باتصالات محدودة مع العالم الخارجي) والسجن لفترات مختلفة بتهم « التخريب » أو « الشيوعية » التي تشمل تقريبا اي نوع من النشاط يهدف الى خلق الاضطراب في النظام القائم .

وفي اسرائيل تشكل قوانين الدفاع (قوانين الطوارىء) التي وضعت في الاساس في ١٩٤٥ اثناء الانتداب البريطاني ضد السكان العرب واليهود اساس نظام السيطرة . ويقول ي. شابيرو ، الذي اصبح فيما بعد المدعي العام في اسرائيل ان « النظام الذي اقيم في فلسطين منذ صدور قوانين الدفاع لا مثيل له في اي بلد متحضر ، فلم يكن مثل هذه القوانين موجودا حتى في المانيه النازية » ــ استشهد بها صبري جريس في كتابه **العرب في اسرائيل** . وقد استخدم هذا النظام للحد من حرية الحركة في المناطق التي تعتبر مغلقة ــ كما انه يمكن فرض الاقامة على اي شخص في أية منطقة ، وكذلك فرض الاقامة الجبرية عليه في منزله ، كما انه يمكن احتجاز اي شخص لفترة غير محددة . وفي المناطق المحتلة مؤخرا يشكل الاعلان رقم ٣ اساسا لانظمة مماثلة . ومن الاجراءات الاخرى ، خاصة تلك التي طبقت في اعقاب حرب ١٩٦٧ عمليات ابعاد الفلسطينيين ، كما حدث بالنسبة لرئيسي بلديتي القدس ورام الله ، و« العقاب الجماعي » ضد القرى، كما حدث في بيت نوبا ويالو اللتين دمرتا في ١٩٦٧ . ويمكن تدمير البيوت فقط بحجة ان احد ساكنيها مشتبه بأنه من الفدائيين . وتم اخلاء بعض القرى ، مثل عمواس ، وهدمها عن بكرة أبيها لاسباب استراتيجية عسكرية أو لاسباب سياسية ، (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى كراسة المناطق العربية التي احتلتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧) . وبالاضافة لهذه الاعمال « الانتقامية » في الداخل تقوم اسرائيل بغارات عبر الحدود ضد الاردن وسوريه ولبنان .

ولقد اصبحت مجزرة المدنيين العرب العزل في دير ياسين (ابريل ١٩٤٨) ومجزرة المدنيين السود العزل في شاربفيل بجنوب افريقيه (مارس ١٩٦٠) رمزا لحركات المقاومة في الشرق الاوسط وافريقيه الجنوبية ، اذ انهما تمثلان بالنسبة لهذه الحركات تجارب مجابهتها لعدد يفوقها عدة وعددا وباستطاعته ابادتهما ما لم تواجهه بحركات تحرير شعبية ، والدعاية الواسعة جدا لمجزرتي دير ياسين وشاربفيل هو انهما حدثتا نتيجة لسياسة رسمية في اسرائيل وجنوب افريقيه مع انهما تأثرتا بسبب غضبة الرأي العام العالمي عند وقوعهما مما دفعهما منذ ذلك الوقت الى اتباع اساليب مخفية نوعا ما لفرض السيطرة .

وافضل وثيقة حول « عنف التمييز العنصري » في جنوب افريقيه هي الكراس الذي كتبه أ. ساكس تحت هذا العنوان واصدره الصندوق الدولي للدفاع والمساعدة في لندن . ويشير هذا التقرير الى أن نصف الاعدامات « القانونية » في العالم تنفذ كل سنة في جنوب افريقيه ، وهناك حوالي مليون دعوى كل سنة بموجب القوانين العنصرية ، كما ان الاحتجاز دون محاكمة هو المصير الذي وقع بالنسبة للكثير من الافريقيين وغيرهم من الثائرين من الفئات العرقية الاخرى . وفي ١٩٦٨ بلغ عدد الذين هم تحت الحظر ٧٤١ شخصا .

ان مثل هذا القمع هو عملية منظمة ومتصلة . ولكن جنوب افريقيه ليست كاسرائيل من حيث وجود عازل داخل حدودها ضد حرب العصابات . ومع هذا ، فلجنوب افريقيه قوات لقمع العصابات في ناميبيه (جنوب غرب افريقيه) وزمبابوي (روديسيه) كما انها